مجتمع

هزة أرضية تضرب الحدود العراقية التركية

ضربت هزة أرضية بلغت قوتها 4,5 درجات على مقياس ريختر، محافظة دهوك العراقية بالقرب من الحدود التركية. وذكرت وزارة النقل العراقية في بيان، أن مراصدها الزلزالية في الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، سجلت حدوث الهزة الأرضية. وأضاف البيان أن السكان شعروا بالهزة شعوراً متفاوتاً، فيما لم تسجل أية خسائر بشرية أو مادية. وشهد العراق 15 هزة أرضية خلال شهر يناير/كانون الثاني الماضي، في حين تتعرض تركيا لهزات أرضية متكررة منذ زلزالي 2023 اللذين خلفا دماراً هائلاً بولايات جنوبية عدة. (قنا)

ارتفاع عدد ضحايا الانهيار الأرضي في الفيليبين

قال مسؤول فيليبيني، الأحد، إن عدد القتلى من جراء الانهيار الأرضي الذي وقع في جنوب البلاد ارتفع إلى 37، في حين تواصل فرق الإنقاذ عملها رغم تراجع آمال العثور على مزيد من الناجين. وقع الانهيار الأرضي مساء الثلاثاء الماضي، خارج موقع للتنقيب عن الذهب في مدينة ماكو بإقليم دافاو دي أورو، وطمر منازل ومركبات، وجرى تخفيض عدد المفقودين من 77 إلى 63، في حين بلغ عدد المصابين 32 شخصاً. وشهد إقليم دافاو دي أورو هطول أمطار غزيرة خلال الأسابيع الماضية، ما خلف فيضانات وانهيارات أرضية. (رويترز)

شهداء في مستشفى الأمل

قالت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إنّ الاحتلال الإسرائيلي منع دخول الأكسجين إلى مستشفى الأمل التابع له في خانيونس منذ نحو أسبوع، ما أدى إلى استشهاد ثلاثة مرضى. ونفت الجمعية في بيان، الأحد، ادعاء الاحتلال إدخال أسطوانات الأكسجين إلى المستشفى، أو أي أجهزة طبية أخرى، مؤكدة أن قوات الاحتلال دمرت أجهزة ومعدات طبية خلال اقتحامها للمستشفى، واعتدت على الطاقم الطبي، قبل اعتقال 9 من الطواقم الطبية والإدارية وأربعة جرحى وخمسة من مرافقي المرضى. وأضاف البيان: «يواصل الاحتلال منع إدخال الوقود اللازم لعمل مولدات الكهرباء، رغم أن مخزون الوقود أوشك على الانتهاء، ما يهدد بتوقف المستشفى عن العمل في ظل استمرار حصاره لليوم الحادي والعشرين على التوالي». والسبت، حثّ المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس، إسرائيل على إطلاق سراح المرضى والعاملين الصحيين في مستشفى الأمل «على الفور». وأعرب عن قلقه البالغ إزاء «تقارير مداهمة المستشفى، واعتقال عاملين صحيين ومرضى، وإلحاق أضرار بالمنشأة، ومصادرة أصولها»، مشدداً على «ضرورة حماية مرافق الرعاية الطبية في جميع الأوقات». ويواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي استهداف ما بقي من المنظومة الصحية في قطاع غزة، وتعطيل أي قدرة لديها لإنقاذ حياة الفلسطينيين عبر القصف المباشر، وإطلاق النار على المستشفيات وسيارات الإسعاف والطواقم الطبية.

(قنا، الأناضول)

(ساهر الخرة/ فرانس برس)

مخيمات ريف الرقة بلا خدمات

الرقة ـ **سلام حسن**
هاتاي ـ **عبد الله البشير**

لم تستطع أمينة الجاسم، التي تقيم في مخيم عشوائي، شمال شرقي سورية، تأمين ملابس شتوية لأولادها الثلاثة هذا العام، بسبب الأحوال المادية الصعبة لعائلتها، وحالها مماثلة لعائلات نازحة كثيرة تعيش في هذه المخيمات. تعيش أمينة (45 سنة) مع عائلتها في مخيم السلحبية العشوائي في الريف الغربي بمدينة الرقة، وفقد زوجها أحد أطرافه خلال الحرب، وتقول لـ«العربي الجديد»: «أحاول ترقيع وترميم الملابس البالية التي استخدمها أولادي خلال السنوات الماضية، وكنت آمل في أن أستبدلها هذا العام، لكن زوجي بات غير قادر على العمل الذي تعتبر فرصه شبه معدومة في المنطقة أصلاً. وهو يبقى مع الأولاد في الخيمة حالياً، في وقت أجمع الحطب من أطراف المخيم، وأبيعه للسكان لتأمين بعض الاحتياجات الأساسية».

ويضم مخيم السلحبية مئات الأسر النازحة التي كانت وصلت من ريف حماة قبل سنوات، وهو أحد 58 مخيماً عشوائياً في ريف الرقة التي يسكنها أكثر من 14 ألف عائلة نازحة من مناطق مختلفة، مثل حمص وحماة ودير الزور. وهذه المخيمات غير مدرجة ضمن برامج المنظمات الإنسانية، وتعمل العائلات المقيمة فيها في جمع البلاستيك، ومواد قابلة لإعادة التدوير، من أجل الحصول على دخل قليل. وتعاني زهرة المحمد (37 سنة)، وهي أم لخمسة أطفال فقدت زوجها في الحرب، من ظروف حياتية ومعيشية صعبة، بسبب قلة المساعدات، وتردي الخدمات، وسوء الطقس. وتقول لـ«العربي الجديد»، وهي تجلس قرب نار أشعلتها باستخدام بقايا روث أبقار وغنم داخل خيمتها بمخيم المقص: «يمرض أطفالي بشكل متكرر، ويعانون من تدني درجات الحرارة التي تجعل الخيمة باردة جداً، ولا نستطيع بالتالي الجلوس أو النوم داخلها خلال الليل. نحصل على مساعدات قليلة لأن المنظمات لا تعترف بهذا المخيم، ولو ساعدتنا كل شهرين أو ثلاثة لاستطعنا العيش بشكل أفضل».

ويقول حامد الحسين، الذي يقيم في المخيم اليوناني، نسبة إلى مطعم يحمل هذا الاسم في المنطقة، لـ«العربي الجديد»: «وصلت قبل سنوات من ريف دير الزور إلى هذا المكان، وأعيش معاناة يومية في تأمين المستلزمات الأساسية لعائلتي. يضم المخيم نحو 250 عائلة نازحة من مناطق متفرقة، وغالبية سكانه لم يتسلموا مساعدات غذائية منذ أشهر، علماً أنها قليلة وغير منتظمة في الأصل». ويوضح مكتب المخيمات، التابعة للإدارة الذاتية في الرقة، أنه وجّه منظمة لمساعدة عائلات مصنّفة بأنها الأكثر عوزاً في المخيم اليوناني، لكن تلبية كل الاحتياجات تحتاج إلى إمكانيات أكبر.

ويصف الصحافي والناشط المدني، مدين عليان، الوضع في المخيمات العشوائية في ريف الرقة بأنه «مأساوي». ويخبر «العربي الجديد» بأن «أي جهة لا تساعد القاطنين في هذه المخيمات أو ترشدهم للتوجه إلى مخيمات نظامية، وحتى مكتب الشؤون الإنسانية التابع للإدارة الذاتية، المسؤول عن توجيه المنظمات الإنسانية، لا يدرج هذه المخيمات في خطط عمله، وليس لديه وصول حقيقي إليها. أيضاً لا يرغب بعض السكان في الذهاب إلى مخيمات منظمة، حيث سيفقدون فيها حريتهم، وقدرتهم على التحرك بسهولة، بسبب القوانين التي تفرضها إدارات هذه المخيمات».

ويوضح عليان أنه «مع قدوم فصل الشتاء تتفاقم معاناة قاطني المخيمات، ويضاف إليها عدم توفر وقود التدفئة وملابس شتوية، وتشكّل الوحول لدى هطول الأمطار. والخيام القديمة لا تحمي السكان من الرياح الباردة والأمطار، علماً أن بعض العائلات لا تملك أيضاً أغطية شتوية مناسبة».

وأعلن مسؤول في مجلس الرقة المدني اقتراب الانتهاء من إنشاء مخيم جديد، يجمع 8 مخيمات عشوائية، بهدف تسهيل تقديم خدمات لسكانها. إلى ذلك، نقل المرصد السوري لحقوق الإنسان عن جهاد حسن، الرئيس المشارك للجنة الشؤون الاجتماعية والعمل في مجلس الرقة المدني، قوله إن «المجلس بدأ في تجهيز مشروع الصرف الصحي في مخيم العدنانية وأرضيته لاستقبال نحو 3000 عائلة، علماً أن 250 عائلة انتقلت إليه فعلاً من مخيم تل البيعة العشوائي شرقي مدينة الرقة». وأوضح أن موقع مخيم العدنانية اختير لأن أرضه ملك عام، بخلاف مواقع معظم المخيمات العشوائية المشيّدة على أملاك خاصة، ما تسبب في مشكلات بين النازحين وأصحاب الأراضي.

دمج مخيمات عشوائية

في مايو/ أيار 2023، أعلنت الإدارة الذاتية أنها ستنفذ بالتعاون مع منظمات إنسانية مشروعاً يهدف إلى دمج المخيمات العشوائية وتحويلها إلى نظامية، من أجل تسهيل جهود مساعدة النازحين، وأوضحت أن خطة دمج المخيمات العشوائية ستسمح بإنشاء قاعدة بيانات للنازحين، ما يسهّل جهود تقديم المساعدات لهم.

تحقيق

يُعتبَر ذوو الإعاقة الحركية شريحة مهمة في قطاع غزة، نظرًا لاعدادهم الكبيرة، سواء مَن وُلدوا بإعاقة، أو مَن اصبحوا معوَّقين نتيجة حوادث، او بسبب اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي المتكررة

معوَّقو غزة

الاحتلال يستهدف الكراسي المتحركة

غزة ـ **امجد ياغي**

بعاني الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة أكثر من غيرهم، خصوصاً خلال رحلات النزوح المتكررة، واستشهد العديد منهم خلال العدوان الإسرائيلي المتواصل، كذلك حُرموا مراجعة أطبائهم، وتلقّي العلاج بسبب نقصه أو انعدامه، إلى جانب حرمانهم أساسيات الحياة، كالغذاء والماء، لكن يظل أحد الأمور الأصعب بالنسبة إليهم، فقدان كراسيهم المتحركة، التي كانت الوسيلة الأساسية للتنقل. كان علي طه (46 سنة) يتنقل عبر كرسيّه المتحرك الذي حصل عليه قبل عامين من إحدى الجمعيات الخيرية التي تقدم الدعم لذوي الإعاقة في مدينة غزة، كبديل لكرسيّه المتحرك القديم الأقل جودة، والذي أصبح يستخدمه بصفة احتياطية في حال تعرّض الكرسيّ الجديد لأية مشكلة فنية، لكنه ترك الكرسيّ الجديد تحت أنقاض منزل عائلته الذي قُصف في حيّ تل الهوا بمدينة غزة، في بداية نوفمبر/ تشرين الثاني، واضطر إلى النزوح برفقة الأسرة. قضى طه يومين مع عائلته بالقرب من مستشفى القدس التابع للهلال الأحمر الفلسطيني، وحين عاد أشقاؤه إلى المنزل بعد توقف القصف، وجدوا الكرسيّ الجديد محطماً، فاحضروا له الكرسيّ القديم، وبعد خروج المستشفى عن الخدمة بالكامل في منتصف الشهر ذاته، نزحت العائلة عدة مرات إلى عدة مناطق، ما عطل الكرسيّ القديم، الذي اشترت عجلاته بسبب سوء حالة الشوارع المدمرة، وتكرار التنقلات من الشمال، وصولاً إلى خيمة في مدينة رفح جنوبيّ القطاع. يقول طه لـ«العربي الجديد»: «أشعر بعجز كبير في الوقت الحالي. أصبت في ساقيّ خلال العدوان الإسرائيلي الثاني في عام 2014، ما نتج شلل في الساقين، وبتر للقدم اليسرى، وأعيش في ظروف اقتصادية صعبة، وتعتمد عائلتي على المساعدات الإنسانية من الجمعيات الخيرية، واليوم أعيش مع عائلة شقيقي كنازحين».

يضيف: «ذوو الإعاقة في غزة هم الفئة الأكثر تضرراً، وكأشخاص لا نستطيع التحرك، فلا يمكننا الهرب من القصف، وكثيرون استُشهدوا بسبب عدم قدرتهم على الحركة، وأعرف ثلاثة أشخاص استُشهدوا تحت الأنقاض، وأنا حالياً من دون كرسيّ متحرك، والكرسيّ ثمنه غالٍ، وأغلب ذوي الإعاقة في غزة يحصلون على الكراسي عبر المساعدات، لأننا من الفقراء».

يحتاج طه حالياً للمساعدة للذهاب إلى الحمام، أو لمغادرة الخيمة لتعريض جسده لأشعة الشمس صباحاً، وفي الكثير من المرات يساعده شقيقه وأبناء شقيقه، لكن في بعض المرات لا يكون في الخيمة أحد، فينادي أحد المارة لمساعدته.

وقبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، كان عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في أنحاء فلسطين يبلغ نحو 115 ألف فرد، بنسبة 2,1 في المائة من إجمالي المقيمين داخل الأراضي الفلسطينية، وبواقع 59 ألف فرد في الضفة الغربية، يشكلون 1,8 في المائة من إجمالي السكان، ونحو 58 ألف فرد في قطاع غزة، يشكلون 2,6 في المائة من إجمالي السكان.

خرج أسامة المغربي (39 سنة) من منزله باعجوبة في أثناء قصف الاحتلال للمربع السكني الذي تقيم فيه عائلته داخل مخيم جباليا في شمال قطاع غزة، وكان ينتقل في أثناء رحلة النزوح من عربة إلى أخرى، أو محمولاً على أيدي أشقائه وأبناء عمومته وعدد من الجيران، إذ يعاني من إعاقة حركية منذ طفولته بسبب سقوطه من أعلى أحد المباني. يقول المغربي لـ«العربي الجديد»: «أخرج أشقائي الكرسيّ المتحرك من تحت الأنقاض، ولم يكن متضرراً، لكنه خرب على الطريق في أثناء النزوح من شمال القطاع، وحاول شقيقي ربط قاعدة العجلة بسلك معدني، لكن ذلك لم يفلح. اضطررت إلى السير بالكرسي المتحرك، والشوارع المدمرة زادت عطبه، حتى أصبح لا يتحمل وزني الثقيل. يضيف: «فقد كثيرون الكراسي المتحركة تحت الركام، وما نجا منها تحطم بسبب حالة الشوارع التي ساروا فيها في أثناء الإخلاء والنزوح. التدمير الإسرائيلي الكبير للشوارع الرئيسية التي تصل بين محافظات قطاع غزة الخمس، وكذلك غياب وسائل النقل، أجبرا الآلاف على المشي للوصول إلى وسط القطاع، ثم إلى الجنوب. وأعاني من الام شديدة بسبب رحلة النزوح الشاقة، فضلاً عن نقص الأدوية والرعاية الطبية، وأعيش كابوساً حقيقياً، ولا تغيب عن ذهني تفاصيل رحلة النزوح، وحالياً أعاني من أجل الذهاب إلى الحمام، حتى أصبحت أكرر قضاء حاجتي في زجاجة صغيرة».

كان الفلسطيني محمد مطر معلماً، ولاعب كرة قدم، وأصبح من ذوي الإعاقة الحركية في العدوان الإسرائيلي الأول، إذ تعرّض لإصابة بالغة يوم 27 ديسمبر/كانون الأول 2008، وبقي شهراً كاملاً في المستشفى، وخرج بشلل نصفي، وقد قرر أن ينشط في مشاريع دعم ومساندة الأشخاص ذوي الإعاقة قبل أكثر من 10 سنوات. خسر مطر كرسيّه المتحرك الإلكتروني الذي كان يعمل على بطاريات الشحن خلال النزوح من شرق مدينة غزة إلى وسط المدينة، حين تعرّض المنزل الذي نزحت إليه عائلته في مخيم النصيرات لقصف إسرائيلي، وبعدها نزح مجدداً إلى وسط القطاع، ثم إلى مدينة خانيونس، ووصل أخيراً إلى إحدى مدارس مدينة رفح في جنوب القطاع.

يقول لـ«العربي الجديد»: «كان الكرسي المتحرك في صالون المنزل الذي نزحت إليه العائلة، والذي دمره القصف الإسرائيلي في 15 ديسمبر الماضي، وتعرضت خلال القصف لإصابة متوسطة، بينما تعرضت والدتي المسنة لإصابات خطيرة، ونجا 10 من أفراد أسرتي بأعجوبة، وأتذكر أنني في أثناء القصف خرجت من المنزل زاحفاً لأنه لم يكن أمامي سوى هذا الخيار. نحو 80 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة خسروا كراسيهم المتحركة خلال العدوان الحالي، سواء الكراسي المتحركة الإلكترونية، أو تلك العادية التي تعتمد على الجهد اليدوي، وأطلق الكثير منهم مناشدات لتوفير كراسيّ متحركة بديلة، لكن للأسف لا توجد أي استجابة نظراً لأولوية خدمات الإيواء وتوفير الغذاء والدواء».

ويؤكد مطر أن نحو 90 في المائة من ذوي الإعاقة في غزة ينتمون إلى أسر فقيرة، أو إلى الأسر الأشد فقراً، وفقاً لدراسات أعدّها اتحاد المعوّقين الفلسطينيين، وهي منظمة شعبية تمثل الأشخاص المعوّقين وتدافع عن حقوقهم، مشيراً إلى أن «الكراسي المتحركة مفقودة في الوقت الحالي في قطاع غزة، والكثير منها تحطم خلال العدوان، أو ظل تحت ركام المنازل، وهناك عدد قليل منها مستخدم في المستشفيات لمساعدة الحالات الطارئة، أو في العمليات الجراحية، وبعد انقضاء العدوان سيكون الوضع كارثياً على جميع الغزيين، وعلى ذوي الإعاقة على وجه الخصوص». وتشكل نسب الإعاقة بين البالغين نحو 3 في المائة في أنحاء فلسطين، بواقع 2,6 في المائة في الضفة الغربية، و3,9 في المائة في قطاع غزة، في حين تتباين نسبة زيادة الأعداد. وفي السنوات الأخيرة تزايدت الأرقام بشكل ملحوظ في قطاع غزة. ففي الفترة من عام 2007 إلى عام 2017، تضاعف عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع، متأثراً بالحصار المتواصل والعدوان الإسرائيلي المتكرر، ووصلت أعداد ذوي الإعاقة إلى 48,140 فرداً في عام 2017، مقارنة بـ 24,608 في عام 2007، حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حكومي). وحسب التقرير الصحي السنوي في قطاع غزة لعام 2022، بلغ عدد الأفراد ذوي الإعاقة المسجلين 55,538 فرداً، وتشكل الإعاقة الحركية 47 في المائة من الإجمالي. ووفقاً للتقارير الصادرة عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» عقب العدوان الإسرائيلي على القطاع في عام 2014، فإن حوالى ثلث أعداد الإصابات المسجلة خلّف إعاقات دائمة للمصابين.

وتقدّر مصادر طبية وتقارير وكالة «أونروا» عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين قد يخلّفهم العدوان الإسرائيلي الحالي بما يقارب 12 ألف فرد حتى نهاية ديسمبر الماضي، وأن تزيد الأرقام بنهاية العدوان بسبب تزايد أعداد المصابين، وانخفاض قدرات الرعاية الصحية، وإغلاق المعابر، ومنع المواد الطبية الأساسية من الوصول إلى القطاع، والاستهداف المباشر للمستشفيات ومراكز الرعاية، والطواقم الطبية.

أوضاع المعوّقين اسوأ في قطاع غزة (عبد زقوت/ الأناضول)

58,000
عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة قبل العدوان الحالي، ما يشكل 2,6 في المائة من السكان.

خسر نحو 80 في المائة من ذوي الإعاقة في غزة كراسيّهم المتحركة

نحو 90 في المائة من ذوي الإعاقة في غزة ينتمون إلى أسر فقيرة

مصر: الاستغناء عن سلع أساسية شعار المرحلة

غيّر مصريون كثيرون عاداتهم الخاصة في التسوق، وبحثوا عن بدائل ارخص لاحتياجاتهم اليومية بعدما ارتفع سعر الدولار الى مستويات قياسية

الاسكندرية ـ **احمد عبده**

في أروقة سوق خضار مليئة بالصخب والحركة بمنطقة الحضرة وسط مدينة الإسكندرية شمالي مصر، وقفت المسنة نعيمة فرج الله مرهقة وحائرة من وضعها الحالي، فبعدما كانت لا تكاد تلبي احتياجات أسرتها وجدت نفسها الآن أمام تحدٍّ جديد ومرير يتمثل في التكيّف مع الارتفاع الهائل في الأسعار الذي يعصف بميزانية حياتها المتواضعة، ويكاد يصيبها بعجز كامل عن تسديد المصاريف. وسط الواقع المرير، راقبت نعيمة الأسعار، وتراكمت عليها الأفكار والأسئلة عن البدائل والحلول الممكنة لمواجهة صعوبات العيش وتزايد الأعباء المالية التي تتحمّلها يومياً بسبب الغلاء الشديد في أسعار السلع الأساسية، فهي تعرف أن مصروف البيت لا يكفي لشراء الاحتياجات المعتادة لأسرتها، ما دفعها إلى الاستغناء عن أنواع معينة والبحث عن بدائل أقل تكلفة، أو ربما التفكير في العودة إلى طرق تخزين الأطعمة وتجميدها للاستفادة منها في المستقبل. ولا تشمل هذه الحال نعيمة وحدها، إذ أرهقت الارتفاعات المتتالية في أسعار السلع الأساسية ميزانيات غالبية المصريين، ما زاد تحديات حياتهم اليومية ودفعهم إلى ابتكار حيَل للتعامل مع الأزمة الاقتصادية، ومواجهة ارتفاع الأسعار، وتدهور القدرة الشرائية من أجل الحفاظ على استدامة العيش وتلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم.

وتواجه مصر ارتباكاً في الأسواق جراء انفلات الأسعار بصورة غير مسبوقة بتأثير تفاقم الأزمة الاقتصادية المرتبطة بنقص العملات الأجنبية وزيادة التضخم وسط حديث عن سعي جديد لخفض جديد لقيمة الجنيه المصري مقابل الدولار.

وقفزت أسعار سلع كثيرة بنسب تراوحت بين 15 و35 في المائة بعدما سجل سعر الدولار في السوق الموازية أسعاراً قياسية وصولاً إلى 70 جنيهاً خلال الأسابيع الأخيرة، قبل أن يتراجع قليلاً في الأيام الأخيرة. يقول الحاج مؤمن زيتون (56 سنة)، وهو موظف لـ«العربي الجديد»: «في ظل الزيادة المستمرة للأسعار التي لا تترافق مع أي تحسين للرواتب لا بدّ من أن نغيّر أنماط حياتنا واستهلاكنا ونستغني عن سلع واحتياجات، ونكتفي بتلك الضرورية فقط». يضيف: «ليست المشكلة في الغلاء فقط، بل في مواكبة وتيرة الزيادات التي يبدو أنها لن تنتهي، فأسعار غالبية السلع تزداد بشكل غير طبيعي من دون أن تستطيع ميزانيتنا تحمّل أعبائها، ما جعلنا نتحوّل من الشراء من المحلات التجارية التقليدية إلى الأسواق الشعبية حيث يمكن العثور على منتجات بأسعار أقل. أيضاً بتّ أستخدم مع أفراد أسرتي المواصلات العامة والنقل الجماعي الأقل تكلفة بدلاً من التكسي أو السيارات الخاصة.

من جهتها تطبق ابتسام محمد بدائل مختلفة للتأقلم مع الأوضاع الجديدة، إذ قررت إصلاح ملابسها القديمة والاستعانة بها خلال الفترة المقبلة كونها لا تستطيع شراء ملابس جديدة لها ولأولادها، وتقول لـ«العربي الجديد»: «التغيير أو الاستغناء عن بعض الاحتياجات هو شعار المرحلة المقبلة بعدما ألقت الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع الأساسية بظلالهما على أسرتي، فراتب زوجي لا يسمح لنا بشراء كل ما نحتاج إليه، لكن رغم ذلك لا يمكن الاستغناء عن منتجات أساسية مع ارتفاع أسعارها مثل الألبان والبيض وأنواع معينة من الأجبان، ما اضطرنا إلى تقليل استهلاكها الشهري». أما محمود فاروق، وهو عامل يومي لا يملك مصدر رزق ثابتاً، فيقول لـ«العربي الجديد»: «لا يوجد أكل للغالبية أو الفقراء، فكل الناس يعانون ما يضطرهم إلى النظر في الأولويات المطلوبة لشراء مستلزمات المنزل والاكتفاء بالسلع الأساسية».

ويتحدث عن أن بعض الأسر استغنت عن شراء الدجاج بسبب ارتفاع سعر الكيلوغرام إلى أكثر من 100 جنيه، ولجأت إلى شراء هياكل الدجاج والأجنحة التي كان يُتخلص منها في السابق، أو تباع لإطعام الكلاب والقطط، وهي عبارة عن عظام تتضمن بعض اللحم البسيط. ويوضح أنه محروم مع أفراد أسرته من تناول اللحوم التي ارتفع سعرها، لذا يبحث عن بدائل غذائية أقل تكلفة بينها النباتات الغنية بالبروتين مثل العدس، والتي تعتبر أكثر اقتصادية ومتاحة بسهولة في الأسواق. وتقول الحاجة نعمة عبد الحميد، وهي ربة منزل (52 سنة)، لـ«العربي الجديد»: «مع الارتفاع الكبير في أسعار الأسماك الطازجة بتّ أفضّل شراء تلك المثلجة الأرخص لتوفير المال، علماً أنني كنت أشتري كميات كبيرة منها وأحفظها عبر تجميدها، لكن الظروف الحالية لا تسمح لي إلا بالحصول على كميات بسيطة من الأسماك الطازجة في بعض الأوقات فقط». وتخبر أنّ «عدداً من الأهالي يحتالون لشراء الأسماك بأسعار أقل عبر نزع البطارخ (البيض المتجمع داخل جسم السمكة وينتج ما يسمى الكافيار الذي يعد طعام الأغنياء بسبب ارتفاع سعره)، وأيضاً من خلال الانتظار حتى حلول الليل لشراء باقي الأسماك المعروضة للبيع على مدار اليوم، والتي يُطلق عليه البائعون اسم التشكيلة».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

ميزانيات المصريين تركز على الاحتياجات الأساسية (خالد دسوقي/ فرانس برس)

تضاعفت الأسعار خلال الأشهر الأخيرة (أمير مقبل/ فرانس برس)

الجزائر: أمر رئاسي يوجب التكفل بمرضى السرطان

الزمت الجزائر الأجهزة الحكومية بالتكفل التام والفوري بمرضى السرطان غير المؤمَّنين اجتماعياً، من دون تنفيذ اي إجراءات إدارية استباقية، بهدف تخفيف معاناة اسر المرضى الذين يعانون من عراقيل إدارية

يظل عدد مراكز العلاج غير كاف لاستيعاب مرضى السرطان في الجزائر (رياض قرمحدي/ فرانس برس)

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

حصل مرضى السرطان غير المؤمَّنين لدى صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر على حق الإفادة من علاج كامل، على غرار أولئك المؤمَّنين في صندوق الضمان الاجتماعي، ما أنهى سنوات من معاناتهم من نقص التكفل بهم. وأمر الرئيس عبد المجيد تبون وزارة العمل والضمان الاجتماعي ووزارة الصحة والمؤسسات الاستشفائية بـ«التكفل بالمرضى فور وصولهم إلى المستشفيات، واتخاذ كل الإجراءات المطلوبة لعلاجهم باستخدام كل الوسائل المتاحة». وطالب بتوفير المستلزمات الطبية المناسبة من تجهيزات مخبرية للكشف، وأدوية، وكسر كل الإجراءات البيروقراطية الخاصة باستقبالهم، والعمل لزيادة عدد الأطباء المتخصصين في الأشعة من أجل الكشف المبكر عن السرطان في المعاهد، واستعمال كل طاقات التأهيل وإمكانات الصحة العسكرية، وأيضاً استحداث جهاز تنفيذي للتسيير الإداري والمالي والمراقبة ومكافحة السرطان. وشكلت الحكومة الجزائرية اللجنة الوطنية للوقاية من مرض السرطان ومكافحته التي تضم ستة أعضاء من أطباء وخبراء، وللمساهمة في تنفيذ خطة إنهاء معاناة المرضى وعائلاتهم. ويتوفر في الجزائر 20 مركزاً متخصصاً في علاج السرطان، بينها 6 خاصة، و41 مصلحة و77 وحدة تقدم العلاج الكيميائي، وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، افتتح مستشفى جديد في منطقة الجلفة (وسط)، ليُغطي احتياجات الولايات القريبة، ويسمح باستيعاب مرضى ولايات الجنوب الذين يضطرون إلى الانتقال إلى العاصمة. ويقلّ عدد المراكز العلاجية غير كاف لاستيعاب مرضى السرطان. يوضح رئيس اللجنة الوطنية للوقاية من مرض السرطان، عدة بو نجار، أن «اللجنة قدمت لتبون عرضاً حول وضع مرض السرطان والمرضى في الجزائر، وسترفع تقريراً دورياً له في المسألة ذاتها كل ثلاثة أشهر تتضمن أيضاً الحلول الممكنة التي يمكن أن تتخذ في أقرب وقت». وقررت الحكومة الجزائرية تخصيص مبلغ نصف مليار دولار في موازنة العام الحالي وتمويل مبادرة وطنية لمكافحة داء السرطان، وتوفير الأدوية الضرورية للمرضى ورقمنة النظام العلاجي، وإطلاق خطة للوقاية والكشف المبكر عن السرطان، ما سيجعل مثلاً 2,2 مليون امرأة تستفيد من اختبارات الكشف عن سرطان الثدي.

وكانت الجزائر قد شهدت خلال الفترة السابقة مشكلات جدية في التكفل بمرضى السرطان، بينها النقص في أدوية العلاج، ما استدعى تدخل البرلمان الذي استجوب الحكومة في شأن الأزمة. وردت الحكومة بالتشكيك في ملابسات الأزمة، وهو ما أبلغه وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني علي عون للنواب، والذي استغرب أيضاً وجود أدوية في المستشفيات الخاصة وفقدانها في المستشفيات العمومية فقط. وأقرّ عون في حقائق سابق بوجود مشكلات في سوق الأدوية، وحمّل شركات توريد الأدوية مسؤولية فقدان واضطراب توفير عشرة أدوية في السوق المحلية، بينها أدوية مرضى السرطان والسكري كالأنسولين، بسبب الإخلال بالتزاماتها، واتهم من وصفها بـ«اللوبيات كبيرة تسيطر على قطاع الصناعة الصيدلانية لا يرحمون المرضى». أما مجلس النواب فاعتبر أن الوضع المزري ليس إلا نتيجة منطقية للتقليص الكبير في الواردات والذي نفّذ من دون دراسة مسبقة لآثاره على الوطن والمواطن، حتى وصل الأمر إلى وضع لا يمكن السكوت عنه على صعيد تعريض أرواح المواطنين للخطر». وكشف تقرير حكومي قدمته وزارة الصحة إلى البرلمان عن ارتفاع عدد المصابين بأمراض السرطان في شكل لافت، وتسجيل أكثر من 49 ألف إصابة جديدة، أكثرها بسرطان القولون والرئة عند الرجال، وسرطان الثدي والرحم عند النساء، وتوقع التقرير أن يبلغ عدد المصابين 61 ألفاً سنوياً بحلول عام 2025. ورصدت إحصاءات أخيرة أجرتها وزارة الصحة زيادة 103 حالات لكل 100 ألف نسمة سنوياً في عدد الإصابات بأمراض السرطان، وتوقعت أن يرتفع إلى 70 ألفاً عدد الإصابات السنوية بحلول عام 2030. وتُبدي رئيسة جمعية «أمل الصحة «لمكافحة السرطان في محافظة تيبازة، مريم برجة، تفاؤلها بأن تساهم اللجنة الوطنية للوقاية من مرض السرطان ومكافحته، والتي تضم أفضل الإطارات الطبية، في القضاء على مشكلات كثيرة لمرضى السرطان وإنهاء معاناتهم. وتقول: «نعلّق آمالاً كبيرة على اللجنة لتغيير واقع المرضى وتحسينه، ونأمل في وضع استراتيجية وطنية للكشف المبكر عن بعض أنواع السرطان، وتوفير كل الإمكانات الأفضل لمصلحة المرضى في المستقبل».

أكد تقرير حكومي موجه إلى البرلمان ارتفاع عدد المصابين بالسرطان

خصصت الحكومة الجزائرية نصف مليار دولار لمكافحة السرطان